واقع الجريمة بولاية كسلا شرق السودان دراسة تحليلية

إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي

أستاذ مشارك - جامعة كسلا - كلية التربية - قسم الجغرافيا - السودان

حاج حمد تاج السر حاج حمد محمد

أستاذ مشارك - جامعة كسلا - كلية الدراسات الإسلامية – قسم السنة وعلوم الحديث - السودان

مستخلص الدراسة

تناولت هذه الدراسة واقع الجريمة بولاية كسلا شرق السودان، ومدى انتشارها في ولاية كسلا بمحلياتها المختلفة، في نوعية ونسبة الجرائم المنتشرة فيها، حيث تعد الجريمة من المشكلات الحقيقية التي تشكل عائقا كبيراً للأمن الاجتماعي للسكان،كما أنها تسبب القلق والإزعاج وعدم الراحة للسكان والسلطات الرسمية واعتمدت الدراسة علي المعلومات الأولية التي جمعت من خلال العمل الميداني بمنطقة الدراسة، والمقابلات الشخصية (الرسمية وغير الرسمية)،بالإضافة إلي ذلك تم تعضيد الدراسة بالمعلومات الثانوية، من مصادرها المنشورة وغير المنشورة، ثم اتخذت الدراسة،وكذلك المنهج الإحصائي للبيانات الإحصائية، ومنهج دراسة الحالة،واعتمدت الدراسة علي فرضية لتحقيق أهداف الدراسة، وتم في هذه الدراسة مراعاة أخلاقيات البحث العلمي التي تنص علي (مبدا الحساسية اتجاه الآخرين وتشمل أخلاقيات البحث الأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة للدراسة علي عينة الدراسة وفي بعض الأحيان نجدان الحقيقة جيدة لكن إحترام الكرامة الإنسانية أفضل حتي لو أدي ذلك الي عدم القيام بالدراسة نفسها).وعليه لم يتم التعرض الي أي أثنية قبيليه أو أحد من الأشخاص أو إي جهة من الجهات الرسمية والشعبية.وخلصت الدراسة إلى أن هنالك عوامل متعددة و متداخلة يصعب معها الفصل والتحديد،أسهمت بدرجات متفاوتة في انتشار الجريمة:منها ماهو اقتصادي واجتماعي وثقافي، وقد أظهرت الدراسة جملة من النتائج أهمها:أن الفقر والعادات والتقاليد هي المحرك والدافع الأساسي لارتكاب الجريمة، وبناء على هذه النتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات منها: إدراج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية وضع حل لأسباب الجرائم بالولاية (الحل من الجذور)، والاهتمام بتغير المفاهيم الخاطئة في المجتمعات المؤمنة بالعادات والتقاليد المساعدة في تفاقم عمليات الجريمة بين السكان.

Abstract

This study examined the reality of crime in Kassala State, eastern Sudan, and its prevalence in Kassala State, with its various localities, in the quality and proportion of crimes prevalent in it. The study relied on the primary information gathered through field work in the study area and personal interviews (formal and informal). In addition, the study was supplemented

with secondary information from its published and unpublished sources, then the study took the regional approach as well as the statistical approach to statistical data the evolutionary approach and the case study approach and adopted The study is based on a hypothesis, in order to achieve the aims of the study. In this study, consideration is given to the ethics of scientific research that states (the principle of sensitivity to others. Research ethics include taking into account the possible effects of the study on a sample The study, sometimes, we find the truth good, but respect for human dignity is better even if it leads to not carrying out the study itself) and accordingly, no tribal ethnicities, one of the persons, or any other official or popular body has been exposed. The study concluded that there are multiple and interrelated factors with which it is difficult to separate and identify, which contributed in varying degrees to the spread of crime, including what is economic, social and cultural. The study has shown a number of results, the most important of which are: Poverty, customs and traditions are the main driver and motive for committing crime and based on these results a set of recommendations was presented, including: Inclusion of economic, social and cultural exclusion in the state's crime-solving process (the solution from the roots) and attention to changing misconceptions in societies with beliefs and traditions that help exacerbate crime processes among the population

المحور الأول: أساسيات الدراسة:

المقدمة:

الجريمة عمل إنساني في المقام الأول،وبداية أعمال الحياة البشرية كانت جريمة قتل عمد بين اخوين أشقاء، قال تعالى:(فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ). (ال عمران 30)والجريمة تمثل ضرر بشري عظيم،وذلك لخطورتها وتهديداتها للأمن والسلم الاجتماعي، وللجريمة أسبابها ودواعيها لدي مرتكبها،منها ماهو اقتصادي متمثل في الفقر،ومنها ماهو ثقافي من خلال محاكاة الأفلام الأجنبية، ومنها ماهو اجتماعي،والذي تبدو مؤشراته في اخذ الثار، ومنا منها ماهو سياسي متمثل في الاغتيالات السياسية، والجريمة عملية متطورة بتطور ألازمان والآليات، ونجد أن الجريمة في معظم الأحيان تفوق الأجهزة الأمنية في عمليات التطور والتسابق في إجراء الجريمة نفسها مما يوخر عملية اكتشافها في محوري السرعة والحسم.

مشكلة الدراسة:

ولاية كسلا من ضمن ولايات السودان الحدودية،والتي تتسم بما يسمي بظاهرة الاتجار بالبشر والتهريب السلعي،الأمر الذي يهدد أمن إنسان بالولاية ولذا تكمن مشكلة الدراسة في أن الولاية أصبحت توصم بوصمة الجريمة، وعليه تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي وهو؟ ماهو واقع الجريمة بولاية كسلا بشرق السودان؟

أسئلة الدراسة:

1. ماهي أنواع الجرائم المرتكبة بالولاية؟
2. هل هنالك عوامل مساهمة في ارتكاب الجريمة بالولاية؟
3. هل توجد حلول ذكية غير الأمنية لمكافحة الجريمة بالولاية؟

أهداف الدراسة:

1. استنباط العوامل المؤدية والمؤثرة في العلمية الإجرامية للجانحين بالولاية.
2. التوصل الي مقترحات وحلول مرحلية لمواجهة وتقليل واقع الجريمة الحالي.
3. الوقوف علي أسباب وتفسيرات ارتكاب الجريمة ووضع مقترحات لحلها.
4. إضافة الي مكتبة الأرقام والإحصاءات عن هذا المكون المجتمعي(الإضافة المعرفية).

أهمية الدراسة:

1. رصد واقع الجريمة في ولاية كسلا مما يساعد المشرعين والنظاميين في وضع الحلول المناسبة.
2. تشخيص أسباب ودواعي حدوث الجريمة بالولاية.
3. التعرف علي أنماط الجرائم بالولاية من حيث(التوزيع ألمناطقي – الجرائم الأكثر تكرارا وحضورا).
4. الوصول للتكامل بين متخذي القرار والجهات ذات الصلة عن واقع الجريمة بولاية كسلا،تماشيا مع وضع رؤية موحدة للحد من ارتكاب الجريمة التي لها تأثيرات علي مكونات البناء الاجتماعي.
5. ندرة الأبحاث والدراسات ذات الصلة عن موضوع الجرائم والجريمة بولاية كسلا.

حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في ثلاث محاور وهي:

الحدود الزمانية: من (2013 - 2018 م)

الحدود المكانية:ولاية كسلا بحدودها الإدارية المعروفة وذلك حسب تقسم الولايات في ديوان الحكم المحلي لعام (1993م)

الحدود الموضوعية: واقع الجريمة بولاية كسلا بشرق السودان دراسة تحليلية(دراسة حالة نزلاء سجن كسلا القومي) وهي من ضمن جغرافية الجريمة.

فروض الدراسة: تركز الفرضيات في سؤال رئيسي وهو:

واقع الجريمة بولاية كسلا بشرق السودان له مظاهره وعوامله وانعكاساته على الولاية.

المناهج المستخدمة في الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي:

لقد ذكر (إبراهيم،2000م) بخصوص المنهج الوصفي التحليلي بأنه يستخدم للتحقيق من فرضيات الدراسة لأنه يتناول الظواهر كما هي في الواقع ويساعد في الوصول للنتائج المرجوة من خلال الوصف والتحليل للظروف والشروط المحيطة لعمليتي العناصر المؤثرة والآثار الناتجة في عملية الأمن الاجتماعي بالمستقرات الحضرية بالولاية شرق السودان.

المنهج الاستقرائي:

لقد أورد (الخير،1990م) عن المنهج التاريخي بأنه يمثل الظاهرات الطبيعية والبشرية والتغيير عبر الزمن، إما على افتراض ثبات عامل المكان أو تقليل الاختلافات المكانية إلى حدها الأدنى، وان معظم الظاهرات المتغيرة هي ظاهرات اجتماعية، وأما الظاهرات الطبيعية فهي تتغير بدرجة محددة، وبناءا على ذلك استخدم هذا المنهج لتوضيح وتطورات والتغيرات التي حدثت في المنطقة التاريخية والدور الذي تقوم الولاية اتجاه المهددات الأمن الاجتماعي في الولاية وآثارها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا واستراتجيا

منهج دراسة الحالة:

هي طريقة تقويمية تتم عن طريق فحص منتظم لسمات عديدة خاصة لفرد او جماعة او أسرة او مجتمع والتي عادة ما يستغرق فترة من الزمن، كما تعرف دراسة الحالة علي انه المنهج الذي يتجه الي جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فرد او موسسة او نظاما اجتماعيا او مجتمعا محليا وإجراء دراسة متعمقة لهذه البيانات بقصد الوصول الي معطيات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة او لغيرها من الوحدات المشابهة لها(الدخيل،2005م).

مصادر جمع البيانات:

تم إجراء عدة مقابلات مع بعض الأشخاص المعنيين بالأمر في مجتمع الدراسة(ضباط سجن كسلا القومي)،بالإضافة إلى المجموعات البؤرية،والتي يقصد بها التفكير بعقل جمعي مع كبار السن الذين كانوا شاهدين علي العصر والإحداث، من خلال المناقشة والتعليق في حلقات نقاشية مخططة ومنظمة عن موضوع الدراسة ذو الطبيعية النوعية ويتم خلالها إجراء مجموعة من التفاعلات البينية بين جميع الأعضاء المشاركين في المناقشة تحت قيادة باحث رئيسي يقوم بتنظيم التفاعل والنقاش وتستمر الحلقة النقاشة من 90 ــ120دقيقة (العامري 2015م) وذلك نقلامن (الشيخ،2017م).ومن مزايا المجموعة البؤرية انها:

1. توفر تفاصيل أدق من ما يوفرها المسح الميداني.
2. تساعد علي الفهم العميق للموضوع أو المشكلة
3. تتسم بمرونتها التي تسمح ببحث مواضيع غير متوقعة او لتوضيح الأسباب في

موضوعات فرعية

4. أسلوبها سهل الفهم وتتمتع نتائجها بالمصداقية.
5. تعد أسلوبا مهما لفهم أراء الجماعات المستفيدة من البرامج التي تواجه المشكلة (المبحوثة) كما تسهم في الحل المشكلة بالمشاركة المجتمعية
6. تفيد في تقويم السياسيات الشعبية وتعد طريقة فعالة في التزويد بتغذية راجعة مباشرة ومن ثم تنقل الانطباعات الشعبية علي نحو فعال تم إجراء عدد حوالي سبعة جلسات مناقشة.
7. بالإضافة إلي ذلك يعتمد الباحث البيانات والإحصاءات المطلوبة للدراسة من عدة مصادر فرضتها الدراسة مثل الكتب المنهجية الجغرافية والتقارير والنشرات العلمية التي صدرت من جهات ذات الصلة ذات الصلة بالولاية.بالإضافة الي المقابلات الشخصية مع الإداريين لهم علاقة وثيقة بموضوع الدراسة.

المحور الثاني: الإطار النظري: مفاهيم ذات الصلة واقع الجريمة:

أولا: الجريمة وتعريفها:

تعريف الجريمة:الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك العلاقات الاجتماعية بالسلوك الاجتماعي وتجسيد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخيص ماهية المشكلات الإنسانية الي يعاني منهما الفرد والجماعة علي حد سواء(الحسن،2001م)

تعريف أخر للجريمة:

هي أي سلوك مخالف القانون وزاد بعض العلماء في تعريف الجريمة تشمل ارتكاب أي سلوك مخالف لمعايير المجتمع الأخلاقية التي اتفقت عليها الجماعة حتي وان لم يتم اعتبارها كقوانين، والجرائم طبقا لأحكام القانون تنقسم الي ثلاثة أقسام مخالفات وجنح وجنايات وتندرج العقوبة وفقا لخطورة الجريمة (الدخيل،2005م).

الفرق بين الانحراف والجريمة:

أولا: الانحراف:

يقصد به الخروج عن أنماط السلوك الاجتماعي المألوف والمتعارف عليه في المجتمع ما،وان لم يرد نص تجريمي يصددهِ او عقاب معين وهو سلوك يتناقض مع قيم المجتمع وتسيطر عليه الغريزة مثل الكذب وغيره(قمر،2008م).

ثانيا: الجريمة: وتعرف الجرائم في الشريعة الإسلامية بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير.(الماوردي،د ت)

ويعد الفعل (جريمة) إذا توفرت فيها الشروط التالية كما ذكرها(أبو زيد،2003م):

1. يتضمن الفعل أذي او ضرر علي إنسان ما بواسطة الفاعل.
2. يكون الفعل مما ينص القانون علي منعه وقت وقوعه.
3. يتوافر القصد الجنائي لدي الفاعل.
4. توجد علاقة سببية بين السلوك الضار الإرادي والضرر الناجم عنه.
5. يكون هناك عقوبة مقدرة بنص القانون.

وأضاف(طوقان،2012م) من ناحيتي التميز بين الانحراف والجريمة،إن الانحراف علي اعتبار انه السلوك الذي يستدعي جزاء غير رسمي،إما الجريمة فهي تستدعي جزاء رسميا كالاعتقال والمحاكمة.

الجريمة في التصور القانوني:

فهي كل فعل او امتناع عن فعل يصدر عن شخص مسوؤل و ينص القانون عليه ويحدد له عقوبة جزائية تطبيقا لمبداء الشرعية حيث لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، ولكل مجتمع جرائمه التي تتناسب مع ظروفه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية(المهيرات،2000م).

الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة التي تتوافق فيها الأركان التخطيط والتنظيم والتنفيذ وهي ذات مجتمع مغلق تعتمد علي الرشوة والربح السريع والاستخدام المفرط للسلطة والجريمة المنظمة تقوم أساسا علي تنظيم مؤسس ثابت وهذا التنظيم له بناء هرمي ومستويات للقيادة وقاعدة للتنفيذ وادوار ومهام ثابتة وفرص للترقي في إطار التنظيم الوطني ودستور داخلي صارم يضمن الولاء والنظام داخل التنظيم ثم الأهم من ذلك الاستمرارية وعدم التوقيت (النبهان 1989م).

مقومات الأمن الاجتماعي: كما تناؤلها (عمارة، 1998م) وهي كما يلي:

1. التماسك بين إفراد المجتمع من خلال الانتماء للوطن والمجتمع فالأمن الاجتماعي بما يقدمه للمواطن من أسباب الطمائنية والرفاهية يتطلب من هذا المواطن مساهمة فعالة في تحقيق انطلاقة من شعور راسخ لديه بان ينعم به غيره من خير إنما هو ينعم به أيضا.
2. التعاطف بين أبناء ألوطن الواحد
3. توفر الجهاز القضائي القادر والعادل علي تطبيق القوانين والأنظمة التشريعية.
4. توفر أجهزة الأمن لحفظ العدالة الاجتماعية سوء إشاعة الطمائنية لدي إفراد المجتمع.
5. توفر المؤسسات التربوية بصورة عامة التي توجه الإنسان وتساعده علي التعلم علي الحياة الاجتماعية وتعضيد سياسة التربية المدنية والدنية لعامل من عوامل الوقاية من الجريمة والانحراف.
6. توفر المؤسسات العقابية والإصلاحية لتأهيل المحكوم عليهم مهنيا واجتماعيا.

7. توفر المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية التي تقدم الخدمات الاجتماعية لإفراد الشعب فيشعر الفرد بمسئولية المجتمع حوله بما يعظم انتماؤه لهذا المجتمع.

الأمن الاجتماعي في السودان:

تناولها (الحاج،2017م) ان الأمن الاجتماعي في السودان يهدف الي مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي ما يمكن إن يندرج تحتها من ضمان الأمن الثقافي للمجتمع والأمن السياسي وإمكانية العيش بسلام بتوفير السلام الاجتماعي ومشاركة الإفراد في عملية صنع القرار السياسي والاجتماعي وإقامة النظم العقابية العادلة وضمان حكم القانون وسيادته ومن أنواع الأمن الاجتماعي:يعني بسلامة الإفراد والجماعات من الإخطار الداخلية والخارجية التي تحيط بهم كالإخطار التي يتعرض لها الإفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء علي الممتلكات بالتخريب أو السرقة.

أنواع السجون في السودان:

يوجد في السودان أربع أنواع من السجون في السودان وهي علي النحو التالي:

1- سجون قومية: مثل سجن كوبر وبور تسودان وكسلا وهي تحت إشراف اتحادي مباشرة

2- سجون ولائية: مثل أروما وحلفا وكسلا وهي تحت إشراف ولائي مباشرة

3- سجون محليات: مثل أروما وحلفا وكسلا وهي تحت إشراف ولائي مباشرة وبالإضافة المحليات.

4- سجون المعسكرات:وهي وهي تحت إشراف ولائي مباشرة وهي تنقسم الي قسمين

أ- سجون المعسكرات المفتوحة: وهي مستمرة طوال العام لقضاء وتنفيذ الإعمال الشاقة

ب- سجون المعسكرات شبه المفتوحة: يتم إغلاقها إثناء مواسم الامطار لقضاء وتنفيذ الإعمال الشاقة (مقابلة ضباط سجن كسلا القومي،2020م(كمجموعات بؤرية)

المحور الثالث: الموقع الجغرافي لولاية كسلا:

تقع ولاية كسلا في الجزء الشرقي للسودان، حيث يحدها من الشرق دولة إرتريا ومن الشمال ولاية البحر الأحمر ومن الجنوب الغربي ولاية القضارف ومن الشمال الغربي ولاية نهر النيل أما موقعها الفلكي تقع بين دائرتي عرض(14.45° و 15.17° شمال) خط الاستواء بينما تقع بين خطي طول(34.40° و 37° شرق) خط غرينتش. المساحة:تقدر مساحة الولاية بحوالي (42320 كلم2) تمثل (1.8%) من إجمالي مساحة السودان. عاصمتها كسلا،وتضم ولاية كسلا احدي عشرة محلية وهي مدينة كسلا،ريفي كسلا،ريفي غرب كسلا،ريفي همشكوريب، ريف تلكوك،

ريفي ود الحليو،ريفي خشم القربة،ريفي شمال الدلتا،ريفي اروما،مدينة حلفا الجديدة،ريفي نهر عطبرة.تقع الولاية ضمن نطاق حزام الساحل الأفريقي والذي يمتد عرضيا جنوب الصحراء ألكبري بين دائرتي عرض (15و25) درجة شمالا من المحيط الأطلسي غربا إلي البحر الأحمر ويشكل جزءا من الأراضي الجافة في العالم التي تشكل 33%من اليابسة وتقع غالبيتها في قارة افريقيا،كما تقع الولاية ضمن حزام العطش في السودان والذي يمتد بين داترتي عرض(11و16) درجة شمال خط الاستواء.وفقا لتصنيف كوبن Koppen(1923م) نقلا من التوم،1981م يمكن تقسيم الولاية إلي جزئيين:

1. الشمالي يقع ضمن تاثير المناخ الصحراوي الحار الجاف
2. الجزء الجنوبي يقع ضمن المناخ الصحراوي شبه الجاف.

إما مناخيا:يتمثل مناخ الولاية في صورته العامة نمط انتقالي بحكم موقع الولاية الجغرافي بين الإقليم الصحراوي في الشمال والإقليم المداري السوداني في الجنوب.إما من ناحية السكان: فيبلغ تعداد سكان الولاية (2360083) نسمة حسب إسقاطات لعام (2016م) بكثافة سكانية (56)نسمة /كلم 2 ويشكلون (58%) من سكان السودان والمعدل السنوي للنمو(2.8%) وهو يماثل معدل النمو في السودان ويشكل الذكور(55%) من مجموع السكان بنيما الإناث يشكلن (45%) ويعيش (73.9%) من السكان الولاية في المناطق الريفية بينما(26%) من السكان يعيشون في المناطق الحضرية.والخريطة (1) تدعم ذلك

الخريطة (1) موقع ولاية كسلا

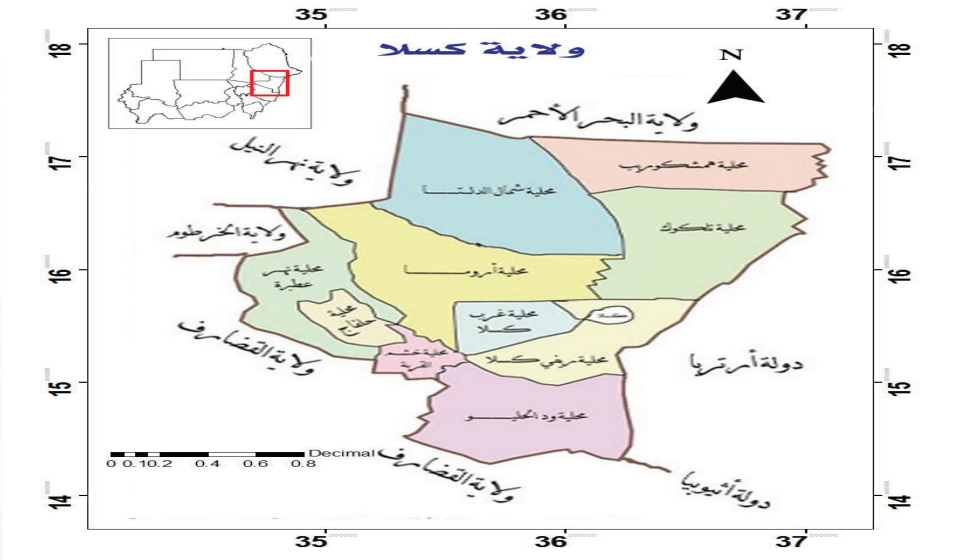

المصدر: وزارة التخطيط العمراني،2017م

المحور الرابع: الجريمة بكسلا الواقع والحلول من خلال نزلاء السجن

من خلال سجن كسلا القومي تبين أن هنالك عدد من الجرائم التي تعتبر طبيعية لطبيعة الحراك البشري، إذ أن الولاية حدودية وحدودها مفتوحة مع عدد من الولايات، ولها حدود دولية مع اريتريا، وطبيعة التركيبة القبلية،وحراك أهل الأنعام وأصحاب المواشي السنوي،وفتح المسارات بينهم والمزارعين الموسميين، والتجارة الحدودية، كل ذلك حفز الباحثين لمعرفة الجرائم الموجودة التي ثبتت وحكم فيها على نزلاء سجن كسلا، مع الاجتهاد في وضع الحلول المناسبة لها،خدمة للبلاد والعباد، وتأكيد على دور الباحثين في مجتمع ولاية كسلا.

واقع الجريمة بولاية كسلا:

جدول (1) إحصاء أنواع الجرائم المرتكبة بالولاية من -2013 2018م

أنواع الجرائم	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ضد الأموال	8198	8949	9314	8083	7808	9871
ضد النفس والجسم	4811	5310	4975	4549	4304	4051
مدونة تحت (القوانين الاخري)	2270	2905	1142	1675	1245	813
مدونة تحت (أخري جنائيات)	494	525	146	542	740	635
الجرائم الأجانب	989	619	309	323	1046	659
المخدرات والمؤثرات العقلية	130	149	198	368	423	527
المجموع	16892	18457	16084	15540	15566	16566

المصدر: دائرة الجنايات ولاية كسلا،2019م

الشكل (1) إحصاء أنواع الجرائم المرتكبة بالولاية من -2013 2018م

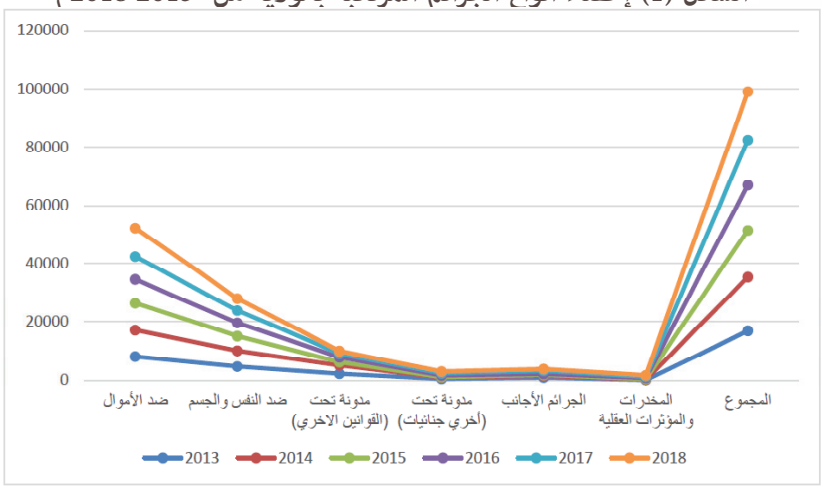

المصدر:عمل الباحثين مستمدة من دائرة الجنايات ولاية كسلا،2019م

تعد إحصائيات الجرائم من الإحصاءات الهامة التي توضح أنواع الجرائم مما يساهم في عمليات تخطيط امن المجتمع ومن الجدول والشكل (١) نستخلص النتائج التالية:

١- الجرائم الواقعة علي المال:

انخفاض ملحوظ في عدد بلاغات جرائم ضد المال للعام 2017م حيث بلغ عدد الجرائم (7808) مقارنة بالعام (2016م)حيث بلغ العدد (8083) يعزي ذلك للوجود الشرطي بالأسواق والمواقع الطرفية إضافة الاطواف والكمائن الليلية وعمل السواري بالأسواق والسيطرة علي متعادي الإجرام بالمراقبة والتحفظ عليه.

-2 الجرائم الواقعة علي النفس والجسم:

انخفاض في بلاغات جرائم النفس للعام (2017م) حيث بلغ عدد الجرائم (4304) مقارنة بالعام (2016م) حيث بلغ العدد(4599) ويعزي الي سيطرة الشرطة والنجدة وقوة الارتكازات علي مواقع صناعة الخمور البلدية والمواقع الطرفية والتي تمثل الجريمة فيها بنسبة 75%من نسبة الجريمة والمسبب الرئيسي فيها احتساء الخمر.

-3 الجرائم الواقعة تحت القوانين الاخري:

انخفاض عدد الجرائم تحت القوانين الاخري في العام (2017م)الي (1245) مقارنة بالعام (2016م) حيث بلغ العدد (1675)ملحوظة في الجرائم الواقعة تحت القوانين الاخري يعزي ذلك لانخفاض بلاغات التهريب (المواد البترولية- الغذائية – مواد البناء) لنشاط قوات مكافحة التهريب والطواف المشترك.

الجرائم المرتكبة بواسطة الأجانب:4-

إن الجرائم المرتكبة بواسطة الوجود الأجنبي بالولاية في ارتفاع ملحوظ في عام 2017محيث بلغ عدد الجرائم (1046) مقارنة بالعام 2016م حيث بلغ (323) نتيجة لبلاغات الآداب العامة والأفعال الفاحشة كم تشير لحملات النظام العام علي بائعات الشاي والقهوة والشيشة من الارتريات والإثيوبيات إما عام إحصاءات العام 2014م تشير الي ارتفاع حجم الجرائم بنسب متفاوتة كما تشير الي انخفاض جرائم الأجانب كنتيجة للتطبيق الصارم لقانون مكافحة الاتجار بالبشر إضافة الي تنفيذ سياسة الأبعاد عن الأراضي السودانية.

-5 جرائم المخدرات:

هنالك ارتفاع في بلاغات المخدرات من (368) في العام (2016م) الي (423) في العام (2017م)خاصة وسط فئات الشباب والشباب المتعاطين لحشيش (الشاش مندي) المستجلب من دولة إثيوبيا عبر التهريب

الأرقام المظلمة:

والتي تناولها (المشهداني،2005م)وهي أن المعلومات التي توفرها الإحصاءات الجنائية تعبر

عما وصل فعلا الي علم الجهات الرسمية من النشاط الإجرامي، ومن الطبيعي ان هذا لا يعني كل النشاط الإجرامي الفعلي الذي حصل وقد لا يكون للسلطات علم به.

أن الإحصاءات الجنائية تشير الي مأتم الإبلاغ عنه رسميا الي السلطات او تم اكتشافه من قبلها حيث أن هناك نسبة لا يستهان بها من النشاط الإجرامي لاتصل الي علم السلطات ولا يعرف عنها الكثير وإنما تسمي بالجرائم الخفية او الجرائم المستترة او الأرقام المظلمة(Dark Figures) أي الجرائم التي لم تظهر علي السطح لتعرف، أي ظلت خفية لم يعلم بها احد.

وهناك جملة من الأسباب التي تدعو الي عدم ظهور بعض النشاط الإجرامي ضمن الإحصاءات الجنائية ومنها:

-1 قد يتردد الأشخاص الذين علموا بوقوع الجريمة، عن الإبلاغ عنها ضمانا لمصلحتهم او حفظا علي سمعتهم او خشية من بطش الجنائي إذا تم الإبلاغ عنه.

-2 قد يكون سبب عدم الإبلاغ هو الجهل بالقانون وعدم المعرفة بان الفعل المرتكب هو مخالف للقانون.

-3 قد يري المتضرر او المجني عليه ان الضرر الواقع عليه بسيط ولا يستدعي تحمل عناء إبلاغ الشرطة او الجهات المسوؤلة.

-4 قد تكون الجريمة المرتكبة او الواقعة ذات طبيعة خاصة تدعو الي التكتم او الخوف من فضحية اجتماعية مثل الجرائم الجنسية او الإجهاض او سرقة الفروع من الأصول،فيفضل أهل المجني عليه عدم الإبلاغ.

-5 كون الشخص من أقرباء الجاني او معارفه فيتردد عن الإبلاغ.

-6 قد يشعر صاحب المعلومات إن أجهزة العدالة لن تسهل له السيل في الإخبار نتيجة عدم ثقته او عدم قناعته بجدوى ذلك واعتقاده أن تلك الأجهزة لن تحقق له غايته في القصاص من الجاني.

-7التقاليد الاجتماعية الخاطئة قد تدفع الشخص الي التكتم وعدم الإبلاغ حيث يشعر أن ذلك يسبب له عيبا ووصمة اجتماعية.

-8 قد يفضل البعض حل مشاكلهم الناجمة عن وقوع الجريمة من خلال المصالحة والتراضي او من خلال اللجوء الي الانتقام او الثار.

-9 قد يكون السبب في عدم الإبلاغ هو عدم وجود وسيلة اتصال قريبة او بعد مركز الشرطة عن مكان الحادث فيركن ذو العلاقة الي السكوت تفاديا لمتاعب السفر ومصاريفه.

-10 وقد يكون السبب عائدا الي قصد من قبل بعض الجهات التحقيق في تخفيض أرقام المسجل من الجرائم تحاشيا للمسائلة من قبل الجهات الاعلي، والاتهام بالتقصير او عدم الكفاءة في منع وقوع الجرائم.

نبذة عن سجن كسلا القومي:

تم إنشاء سجن كسلا القومي ابان الحكم الانجليزي المصري للسودان، وكان عبارة عن ثكنات لإفراد الجيش الانجليزي المصري، ومن ثم تم تحويله مع الاستقلال (1956)م إلى سجن، ويعد من السجون القومية في السودان، إما مكونات السجن فهي علي النحو التالي:

-1 خمسة عشر غرفة صغيرة زنزانة (للمخالفات والإعدام).

-2 احد عشر عنبر كبير.

-3 ست مكاتب إدارية.

-4 خارجيا به مشنقة تحت التشييد.

المشكلات التي يعاني منها السجن:

ويعاني سجن كسلا من عدة أشياء متمثلة فيه كالأتي:

-1 قدم الأبنية

-2 انعدام التجديدات.

ماهي أعداد النزلاء بالسجن:

بالنظر الي الجدول (2) يوضح لنا نوعية السجناء من حيث النوع فالرجال (419)رجلا والنساء (19) امرأة وتتراوح أعمارهم من (18 إلـــي فوق 60) عاما كما يوجد بالسجن نزلاء أجانب يتمثلون في الارتريين وهم بنسبة 45% من مجموع نزلاء السجن نتيجة لعمليات الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص وعادة يتم ترحليهم الي ديارهم الأصلية وذلك بعد تسوية أوضاعهم بالسودان من خلال منظمات تعمل في هذا المجال لمساعدة تلك الفئات ولكن في الآونة الأخيرة انقطع عمل تلك المنظمات منذ عام 2017م.

جدول (2)أعداد النزلاء بالسجن

النوع	الإعداد	النسبة%
الرجال	419	95.6%
النساء	19	4.4%
المجموع	438	100%

المصدر:مقابلة ضباط سجن كسلا القومي،2020م(كمجموعات بؤرية)

أنواع الجرائم المرتبكة:

جدول (3)أنواع الجرائم المرتبكة:

نوع الجريمة	النسبة المئوية%
الخمور البلدية	15%
الاتجار بالبشر	45%
المخدرات	20%
الاغتصاب	10%
السرقة	10%
المجموع	100%

المصدر:مقابلة ضباط سجن كسلا القومي،2020م(كمجموعات بؤرية)

الاغتصاب وهو جريمة ضد الطفولة وله أسبابه لدي مرتكبي تلك الجريمة بالولاية وهي علي النحو التالي:

-1 ضعف وفقدان الوازع الديني لدي مرتكبي تلك الجريمة.

-2 مرتكب الجريمة نقسه ربما يكون أن حدث له تعدي سابق أيام طفولته يعد هذا النوع كردة فعل مضاد اتجاه المجتمع.

-3 يعد كأسلوب تخويفي تستخدمه بعض الأسر او الجيران وذلك لوجود مشكلات بينهم ونسبة ان القانون في هذه القضايا رادع جدا.

وجرائم المخدرات تعد من الجرائم العابرة للحدود الوطنية ويمكن ورائها أهداف تدميرية ربما تكون هي نوع من أنواع الحرب الخفية علي الدولة من خلال تدمير شبابها وهنا في ولاية كسلا يتم التعامل مع المخدرات أما ترويجا وتعاطيا وذلك بسبب الفراغ و العطالة

أسباب الجرائم المرتكبة:

تتعدد أسباب ارتكاب الجرائم بولاية كسلا وهي متداخلة يصعب فصلها عن بضعها البعض وهي تبدو كحلقة دائرية الشكل منها ماهو نتاج ظروف اقتصادية الذي تبدو مؤشراته في الفقر وعلاء المعشية مع تأكل قيمة الجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية مما ادي انخفاض مستوي الدخول لدي الإفراد التفاوتات الطبقية بين السكان

وهنالك عوامل وأسباب اجتماعية والذي تبدو مؤشراته في التصدع الأسري مثل غياب الأب او ولي الأمر عن المنزل بحثا عن قمة العيش وايضا الطلاق ٍوذلك تعدد الزوجات وآثره علي الأطفال مما يؤثر علي الحرمان الاجتماعي والإهمال الأسري. وكذلك الجهل والأمية لها أثرها في ارتكاب الجريمة

وايضا توجد عوامل دينية تبدؤ مؤشراتها في ضعف القيم الأخلاقية والدينية

إما العوامل الثقافية متمثلة في التربية الأسرية نفسها وخاصة لدي الأسر التي تمارس بيع الخمور البلدية نجد أن التنشئة تقوم بالجرائم وايضا جرائم السرقات خاصة البهائم تعد كجزء من العادات والتقاليد لدي بعض القبائل النازحة وذلك لإتمام زواجه كشرط أساسي ممارسة سرقة البهائم(هذه القبائل جاءت الي كسلا بعاداتها وتقاليدها).وتماشيا مع ذلك ضالة وانهيار عوامل الدف الأسري مع اصطياد البيئة الخارجية المتمثلة في أقران السوء من خلال المحاكاة والتقليد الاعمي للسلوكيات والتصرفات الغير مسئولة.مثل تعاطي المخدرات وشرب الخمر كذلك نجد إن عامل المحاكاة لواقع جرائم أخري عبر الأصدقاء او وسائل التواصل الاجتماعي، وايضا جرائم الثار وهي من الجرائم ذات الصلة بولاية كسلا

الفصول الزمانية التي يتم فيه ارتكاب الجرائم:

أكثر الفصول ارتكابا للجرائم هو فصل الخريف الذي يمتد ما بين شهري يونيو واغسطس من عام وذلك للتحركات السكانية من خلال التعدي علي المراعي وكذلك الصراع مابين الرعاة والمزارعين واغلبها في نهاية المطاف تنهي بالقتل ويحكم بالمادة (130) من القانون الإحكام الجنائية.

الأمراض التي يعاني منها النزلاء بالسجن:

يتضح لنا من الجدول (4) إن مرض السل الرئوي يحتل بسبة 10% من جملة المصابين وهذا المرض له علاقة وثيقة بمرض نقص المناعة البشري(الايدز).

جدول (4)الأمراض التي يعاني منها النزلاء بالسجن

البيان	النسبة المئوية%
السل الرئوي	10%
الايدز	2%
أصحاء	88%
المجموع	100%

المصدر:مقابلة ضباط سجن كسلا القومي،2020م(كمجموعات بؤرية)

إحصائية بلاغات التهريب والاتجار بالبشر من -2014 2018م

العوامل المساعدة في الاتجار بالبشر بولاية كسلا:

1. العزلة الاجتماعية
2. عدم وجود وثائق ثبوتية
3. لابتزاز الأسري من قبل تجار البشر
4. هروب الفئات الشبابية من دولة اريتريا خوفا من التجنيد العسكري.
5. الهشاشة الاجتماعية.

6. التدفق البشري المستمر من دولتي اريتريا وإثيوبيا وطالبي اللجوء.
7. الهروب من الكوارث ولانفلات الأمني والأحلام الكاذب الي دول المجهر الأوربي
8. ضعف الرقابة الإدارية والأمنية والقانونية والحكومية مما أدت الي تسارع في وتيرة جريمة الاتجار بالبشر بكافة إشكالها.

والجداول (5 6- – 7 8- - 9) توضح قراءات عن إحصائية البلاغات والتهريب والاتجار بالبشر بولاية كسلا.

جدول (5) إحصائية بلاغات التهريب والاتجار بالبشر من -2014 2018م

الأعوام	تهريب البشر	اتجار بالبشر	الجملة
2014	11	21	32
2015	7	62	69
2016	2	58	60
2017	5	55	60
2018	12	38	50
الجملة	36	231	271

المصدر: شرطة المباحث،ولاية كسلا2019م

جدول (6) بلاغات الاتجار بالبشر 2018م

عدد البلاغات	عدد المتهمين	عدد الرهائن
42	60	70

المصدر: شرطة المباحث، ولاية كسلا2019م

تمت محاكمة عدد 14منهم بالسجن (10) سنوات والغرامة (50.000) إلف سوداني جنية بالعدم السجن (5) سنوات.

- تمت مصادرة عربة لاندكرورز في البلاغ رقم 2018/1479م.
- أصول تمت مصادرتها من قبل المحكمة: عدد (2) لوري + عدد (3) بوكس.

تراوحت الإحكام مابين (3ــ 6) أشهر +غرامات مالية تتراوح بين (5.000 إلي 20.000)إلف جنية سوداني.

المجهودات التي بذلتها الولاية للحد من الظاهرة:

- الأموال المصادرة في بلاغات الاتجار بالبشر من العام 2014 حتي العام 2018م التي تم الفصل فيها هي علي النحو التالي:

1. مبلغ (70.000) إلف جنية سوداني+(50) يورو +(23.000) دولار أمريكي.

2. عدد (6) عربة اتوس +عدد (4) عدد عربة لوري + عدد (11) عربة بوكس + عدد (1) دفار +عدد (1) عربة لاندكرورز + عدد (9) موتر +عدد (125) موبايل ماركات مختلفة +عدد (1)عقار.
3. عدد (128) بلاغ تم الفصل فيها بواسطة المحكمة بعقوبات

أ- الإعدام.

ب- سجن لفترات تتراوح من (6 أشهر إلي 20سنة) + غرامات مالية قدرها (370.000) إلف جنية سوداني.

جدول (7) إحصائية البلاغات المرصودة والمحاكمات للعام 2015م الاتجار بالبشر

البيان	عدد البلاغات	انتهت بالإدانة	حفظت	شطبت لعدم الإدانة	عدد الضحايا في هذه البلاغات
2015م	96	56	7	28	128

المصدر: شرطة المباحث،ولاية كسلا2019م.

ملحوظة:

تراوحت الإحكام مابين (3 10) سنوات.

جدول (8) إحصائية البلاغات المرصودة والمحاكمات للعام 2014م الاتجار بالبشر

البيان	عدد البلاغات	انتهت بالإدانة	حفظت	شطبت لعدم الإدانة	عدد الضحايا في هذه البلاغات
2015م	31	9	19	3	200

المصدر: شرطة المباحث،ولاية كسلا2019م.

ملحوظة:

أصول تمت مصادرتها من قبل المحكمة عدد (2) لوري +عدد (3) بوكس.

تراوحت الإحكام مابين(3 - 6) أشهر + غرامات تتراوح بين(5.000 إلي 20.000) إلف جنية سوداني.

المجهودات التي بذلتها الولاية للحد من الظاهرة:

الأموال المصادرة في بلاغات الاتجار بالبشر من العام 2014 إلي 2018م التي تم الفصل فيها:

-1 مبلغ (107.000) إلف جنية سوداني+(50) يورو +(23.000) إلف دولار أمريكي.

-2 تمت محاكمة عدد (14) متهم بالسجن (10) سنوات والغرامة بـ (50.000) إلف جنية سوداني بالعدم السجن لمدة (5) سنوات.

-3 تمت مصادرة عربة لاندكرورز في البلاغ رقم 2018/1479م

-4 تمت مصادرة عربة بوكس في البلاغ رقم 2018/184م.

جدول (9) إحصائية البلاغات المرصودة والمحاكمات للعام 2017م الاتجار بالبشر

البيان	عدد البلاغات	انتهت بالإدانة	حفظت	طرف المحاكم	عدد الضحايا في هذه البلاغات
2017م	60	20	15	25	1010

المصدر: شرطة المباحث،ولاية كسلا2019م

- ملحوظة: أصول تمت مصادرتها من المحكمة
- عدد (3) بوكس +عدد (2) لوري + مبلغ (23.000) إلف دولار أمريكي.+مبلغ (100.000) إلف جنية سوداني.

الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر جريمة متعددة الجوانب والإبعاد وهي تختلف من مكان الأخر ومن دولة الاخري تبدو مؤشرات تلك الجرام المتصلة بالاتجار بالبشر المخدرات وغسيل الأموال والرشوة للمسئولين والفساد الإداري والدخول غير القانوني وعدم احترام هيبة الدولة وغيرها من الإمراض العابرة للحدود وغيرها من الجرائم والجدول (10) يوضح جرائم ترتكب في مختلف مراحل عملية الاتجار بالبشر والجرائم الاخري ذات الصلة.

جدول (10) جرائم ترتكب في مختلف مراحل عملية الاتجار بالبشر والجرائم الاخري ذات الصلة

الجلب	النقل او الدخول	الاستغلال	جرائم أخري
تزوير الوثائق	تزوير الوثائق	القسر غير القانوني	غسيل الأموال
وعود احتيالية	خرق قانون الهجرة	التهديدات	التهرب من الضرائب
الخطف	إفساد الموظفين	الابتزاز	إفساد الموظفين
موافقة كاذبة من والد الطفل أو الوصي عليه	إتلاف ممتلكات	السجن الباطل	ترهيب الموظفين او إفسادهم
الجلب الذي يفتقر الضحية الي الأهلية او الموافقة عليه	كتم الوثائق	الخطف	ــــــــــــــــــــــــــــــ
	ــــــــــــــــــــــــــــــ	ــــــــــــــــــــــــــــــ	هنالك جرائم أخري كالقوادة وسرقة الوثائق والاعتداء الجنسي والاغتصاب والموت والإجهاض قسرا والتعذيب

المصدر: البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر،2006م

مساهمات المجتمع المدني في تقليل وتخفيض أعداد النزلاء:

هنالك عدة منظمات رسمية وغير رسمية تعمل في تقليل وتخفيض أعداد النزلاء هي بمثابة مسئولية اجتماعية اتجاه النزلاء وهي علي النحو التالي:

1. ديوان الزكاة سنويا وبصورة مستمرة لفلك الغارمين من النزلاء
2. منظمة كرم المداد

3. منظمات أجنبية (ماليزية وهندية) تقدم أبقار في عيد الاضحي المبارك
4. فاعلين خير
5. وعادة تكثر إعمال هذه المنظمات والخيرية خلال شهر رمضان من كل عام والأعياد (الاضحي والفطر)

دورة النزيل:

تعد دورة النزيل هي مرحلة وجوده داخل السجن من أول يوم الي أخر يوم.

هنالك سجناء في حالة انتظار صدور إحكام ضدهم ويسمي نزيل تحت المحكمة او قيد التحري (الوجود داخل السجن).

يتم التجديد الحبس للنزلاء قيد صدور إحكام ضدهم إما (أسبوعيا او كل عشرة أيام او كل شهر)بصورة دورية.

بعد صدور الإحكام يكون للنزيل ملف به بياناته الأولية والشخصية له (اسم رباعي – المهنة- العمر- التلفون -عنوان الأقرب الأقربين- السكن – تاريخه الاجتماعي – الأمراض – العاهات مدة الحكم داخل السجن- طلب فحص صحي – طلب استرحام – إرشادات أولية توضح له حقوقه وواجباته اتجاه نقسه السجناء وإدارة السجن).

وكل نزيل ملف بلون مختلف حسب مدة الحكم داخل السجن وهي كالأتي كما موضح في الجدول أدناه.

جدول (11) خصائص ملفات النزلاء

لون الملف	خصائص الملف
الأبيض	للمحكوم عليهم مدة ست أشهر او اقل من ذلك
الأزرق	للمحكوم عليهم مدة سنة او اقل من سنتين
الأصفر	للمحكوم عليهم مدة سنتين او أكثر من ذلك

المصدر:مقابلة ضباط سجن كسلا القومي،2020م(كمجموعات بؤرية)

حقوق النزيل:

عادة يكون للنزلاء حقوق يتمعنون بها وهذا من باب الإنسانية والكرامة وهذه الحقوق هي كالأتي:

1. حق الضمانة في إثناء إجراء المحكمات
2. الزيارة له من قبل الآسرة
3. الخلوة الشرعية للمتزوجين
4. حق التعليم
5. حق الصحة

6. حق إسقاط ربع المدة وذلك لحسن السير والسلوك
7. الغذاء الجيد
8. ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية.

المحور الخامس:الخاتمة والنتائج والتوصيات

وفي خاتمة هذا التطواف لواقع الجريمة بولاية كسلا،فقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات لعلاج أسباب الجريمة،والوقاية منها مستقبلاً.

أولاً:النتائج:ولعل أهم نتائج هذه الدراسة هي:-

1. ن ولاية كسلا بها عدد من الجرائم التي كانت نتيجة لموقعها الجغرافي وتكوينها البشري.
2. من خلال الدراسة يتضح الجهد المبذول من خلال السجن القومي، وذلك عبر البرنامج الإصلاحي المستمر لإعادة صياغة النزيل بالسجن في كسلا.
3. إن جرائم الاتجار وتهريب الأشخاص تحل قائمة السجل الإجرامي بولاية بنسبة 45%من جملة واقع الجريمة.
4. إن عنصر الذكور هو الغالب في عمليات ارتكاب الجريمة بالولاية بنسبة 95.4%.
5. نجد ان الدوافع الاقتصادية تحتل المرتبة الأولي لارتكاب الجرائم بالولاية وذلك لضعف الموارد وعدم استغلالها،مما ابرز عدد من الظواهر متمثلة في ظاهرة الفقر لعام.
6. -6لابد من اصطحاب الحلول المتعددة الجوانب لتقليل الجريمة في جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
7. غياب الجانب المجتمعي في تهذيب النزلاء، وعدم وجود برامج لإدماج المنتهية أحكامهم في المجتمع.
8. التكاليف الباهظة في عمليات مكافحة الجريمة والمجرمين.
9. هنالك مظاهر مختلفة للنزلاء وجرائمهم،من خلال الجريمة والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:
1. الخمور البلدية 15%
2. الاتجار بالبشر45%
3. المخدرات20%
4. الاغتصاب10%

السرقات10%

5. -10من العوامل المسببة في ارتكاب الجريمة بولاية كسلا ما يلي:
6. -1 اقتصادية.
7. -2 اجتماعية

8. -3 ثقافية
9. -4 دينية

التوصيات:

1. إدراج الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية حل الجرائم بالولاية (الحل من الجذور).
2. تغيير المفاهيم الخاطئة في المجتمعات المؤمنة بنوع من العادات والتقاليد المساعدة في تفاقم عمليات الجريمة.
3. عمل دراسات تتابعيه لتشخيص الجرائم بالولاية والتعرف علي (أنواعها – مواقعها – خصائصها – دوافعها) ووضع الحلول والمعالجات الاستبقية لها قبل وقوعها (الحل من الجذور)
4. أبراز دور الأسرة في عملية التربية الاجتماعية لابناءهم وغرس القيم والأسس الأخلاقية القويمة والاجتماعية والدينية التي تساهم في تقليل او انعدام الجريمة.
5. إخضاع النزلاء لبرامج تأهيلية وتربوية وتوعية بإبعاد وانعكاسات الجريمة وذلك بغرض عدم العودة مرة أخري لممارسة وارتكاب السلوك الإجرامي والجرائم نفسها.
6. لابد من الاهتمام بعنصر الشباب ومعالجة أوضاعهم الاقتصادية عن طريق فتح وتبني طرائق عمل جديدة ومناسبة او إضافة عناصر التمويل الأصغر لهم
7. تفعيل دور وسائل الأعلام والدعاة والمشايخ والعمد مع إدارة السجون بمختلف أنواعها في نشر الوعي ضد الجريمة ومخاطرها بين السكان المحليين.

المراجع:

1. إبراهيم. مروان عبد المجيد (2000م): أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1،مؤسسة الوراق. عمان. الأردن
2. أبو زيد، محمود،(2003م): المعجم في علم الإجرام القانوني والعقاب،ط2،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
3. البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر،(2006م)، مجموعة أدوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص،مكتب الأمم المتحدة.
4. التوم (1981م)، مهدي التوم: طبيعة البيئات الصحراوية، معهد الدراسات البيئية، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم،السودان.
5. الحاج، اسعد صديق احمد،(2017م): اثر الوجود الأجنبي في السودان علي الأمن الاجتماعي دراسة،حالة ولاية الخرطوم، ورقة بحثية لنيل درجة الماجستير في دراسات الكوارث والأمن الإنساني، جامعة إفريقيا العالمية،عمادة الدراسات العليا،كلية دراسات الكوارث والأمن الإنساني،قسم العون والأمن الإنساني،الخرطوم، السودان

6. الحسن،إحسان محمد،(2001م): علم الإجرام،بغداد، العراق.
7. الخير. صفوح (1990م): البحث الجغرافي مناهجه واساليبة. دار المريخ للطباعة والنشر،ط1،الرياض، السعودية.
8. دائرة الجنايات كسلا، (2019م): تقارير متعددة عن الاتجار بالبشر بولاية كسلا،ولاية كسلا، السودان
9. الدخيل،عبد العزيز عبد الله،(2005م):معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية،دار المناهج للنشر والتوزيع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية.
10. شرطة المباحث كسلا، (2019م): تقارير متعددة عن الاتجار بالبشر بولاية كسلا،ولاية كسلا، السودان.
11. الشيخ، احمد حسن الشيخ، (2017م)م:مرونة النظم المحلية في التكيف مع الجفاف في ولاية شمال كردفان،مجلة جامعة بخت الرضا،العدد العشرين ابريل 2017م،ص ص 11ـــ 26،الدويم،السودان
12. طوقان،ارب عوني يعقوب،(2012م): التوزيع المكاني للجريمة في مدنية نابلس ومجتمعاتها- دراسة في الجغرافيا الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، فلسطين.
13. عمارة، محمد، (1998م): الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر.
14. قمر،عصام،(2008م): المشكلات الاجتماعية المعاصرة،ط1، دار الفكر،عمان،الأردن.
15. الماوردي، (د.ت)،الأحكام السلطانية:الطبعة الأولى،مطبعة السعادة ومطبعة الوطن.
16. المشهداني، أكرم عبد الرزاق، (2005م): واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي – دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات، الطبعة الأولي، جامعة نايف للعلوم الأمنية؟، الرياض، السعودية.
17. المهيرات، بركات،(2000م): جغرافية الجريمة،ط1،دار مجدلاوي للنشر،عمان،الأردن.
18. النبهان، محمد فاروق، (1989م): مكافحة الإجرام في الوطن العربي، دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية،الرياض السعودية.
19. هارون،علي احمد،(2000م): جغرافية الزراعة،الطبعة الأولي، دار الفكر العربي،القاهرة،مصر
20. وزارة التخطيط العمراني(2017م): خريطة ولاية كسلا، كسلا، السودان.